المصارف ومؤسسات الاقراض في المملكة العربية السعودية ١٩٨١-١٩٩٥

الباحث علي احمد مهنا أ.د. احمد صالح خليفة

جامعة الانبار – كلية الآداب

المستخلص

يشغل القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية بين القطاعات العربية بالنسبة لحجم الموجودات التي تشكِّل حوالي ١٨.٢ في المئة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي، وبالنسبة للشمول المالي، تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الرابعة على المستوى العربي بعد الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت من حيث معدل استخدام الخدمات المالية، وتسعى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى مراقبة وإدارة السيولة المحلية لضمان سلاسة عمليات القطاع المصرفي واستمرار تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية. وفي هذا السياق، انخفضت نسبة القروض إلى الودائع في البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية: السعودية، المصارف، الاقتصاد

Banks and lending institutions in the Kingdom of Saudi Arabia 1981-1995

Researcher Ali A. Mahanna Prof.Dr. Ahmed S. Khlifa
University of Anbar-College of Arts
art.ahm59ed@uoanbar.edu.iq

Abstract

The banking sector in the Kingdom of Saudi Arabia ranked second among the Arab sectors in terms of the volume of assets, which constitute about 18.2 percent of the total assets of the Arab banking sector, and for financial inclusion, Saudi Arabia ranks fourth on the Arab level after the United Arab Emirates, Bahrain and Kuwait in terms of the rate of use of services The Saudi Arabian Monetary Agency seeks to monitor and manage domestic liquidity to ensure the smooth operation of the banking sector and the continued fulfillment of the needs of the economic sectors In this context, the ratio of loans to deposits in commercial banks has decreased

Keywords: Saudi Arabia; Banks; Economy

المقدمة:

اخذ الوضع المالي في المملكة العربية السعودية بالتحسن بعد توحيدها، اذ اصبح الحج يشكل الجزء الاكبر من ميزانية المملكة، ولذلك بادر الملك عبد العزيز الى تنظيم الموازنة المالية العامة للمملكة، بعدها قرر سك الريال السعودي الفضي، واصبح عملة التبادل الرسمية، وقسم الريالي السعودي الى ٢٢ قرشاً وربط بالليرة الانكليزية الذهبية، بأن يكون ١٠٩ ريالاً سعودياً يساوي ليرة ذهبية انكليزية واحدة.

تناول البحث نشوء النظام المصرفي السعودي وتطوره، فضلاً عن سرد لاهم المصارف السعودية التي منحت القروض للمواطنين السعوديين وما اسهم ذلك في تطور الاقتصاد السعودي، كما احتوى البحث على عدد من الجداول التي بينت تطور النظام المصرفي السعودي وقيمة القروض التي منحتها تلك المصارف.

استخدمت في كتابة البحث العديد من المصادر، وجاء في طليعتها المنشورات الرسمية السعودية الصادرة من مؤسسة النقد السعودي لجميع سنوات البحث، فضلا عن عدد من المصادر العربية والمعربة.

المصارف ومؤسسات الاقراض في المملكة العربية السعودية ١٩٨١-١٩٩٥

شهد عام ١٩٣٥ سك عملة جديدة لوضعها في التداول عام ١٩٣٦ متمثلة بالريال الجديد بوزن وعبارة العملة الفضية الهندية الروبية[١]، واستمر تداول الريال الجديد حتى عام ١٩٥٢، وكان الريال الجديد هو الاساس في نظام العملة السعودية والوحدة النقدية الرسمية المتداولة، وبعد زيادة العوائد المالية للمملكة على اثر تدفق واردات النفط المصدر الى الخارج تطلب الامر احداث تطور في نظام النقد لمواكبة الانشطة المالية النقدية[٢].

شرعت الحكومة السعودية في تشرين الاول عام١٩٥٢ بتطبيق اجرائين جديدين تمثل الاول بسك جنيه سعودي ذهبي بحجم ووزن وعبارة الجنيه الانكليزي الذهبي[٣]، وحل محله في تحديد قيمة صرفه عالمياً بأعلى من قيمة سبيكتها، وذلك للحد من بيعها بسبب محتواها الذهبي، وحددت قيمتها بـ ٤٠ ريالاً لكل مسكوكة، كما تم تحديد سعرها مقابل الدولار الامريكي بما يقارب ٣.٧٥ ريالاً، غير ان تلك التجربة لم تدم طويلاً بسبب التذبذبات التي بدأت تظهر مما ادى الى حساب العملة في العام نفسه الذي سكت فيه، كما ان سحب المسكوكات الفضية من الشراء[٤]، اما الاجراء الثاني فتمثل وبمشورة من بعثة النقطة الرابعة[٥]

انشاء مؤسسة النقد السعودية في عام ١٩٥٢، للإشراف على التعاملات النقدية والاستثمارية والائتمانية وتنظيمها، وكانت بمثابة مصرف مركزي لإصدار وتنظيم العملة تحت اشراف الحكومة السعودية بإصدار اوراق نقدية ووضع الشروط الخاصة بالبيع والشراء من الذهب والعملات الاجنبية(٦).

فتم عام ١٩٥٢ انشاء وكالة النقد السعودي وخولت صلاحيات مصرف الاصدار وبعدها تم تأسيس المصرف المركزي في ٤ تشرين الاول من العام نفسه الذي اصدر ريالاً مغطى بالذهب، وكان من مهام وكالة النقد السعودي هي دعم وتوطيد النقد داخل البلاد وخارجها والقيام بإنشاء مصارف حكومية مراقبة المصارف التجارية والعاملين بمبادلات العملات(٧).

صدر مرسوم ملكي اواخر عام ١٩٥٥ قضى بمنح مؤسسة النقد العربي صلاحيات رسمية باصدار العملتين الورقية والمعدنية وتقديم التسهيلات الائتمانية لمساعدة الحكومة السعودية في تمويل مشروعات التنمية، وفي عام ١٩٥٦ وجدت العملة الوطنية في البلاد(٨).

استمرت تلك العملة حتى عام ١٩٥٩ فتم اصدار عملة ورقية جديدة للمملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي المرقم ٦ في ٣١ كانون الاول عام ١٩٥٩ الذي نص على ان يكون الريال هو العملة الرسمية، وكان الدولار الامريكي يعادل ٣.٧٥ ريال سعودي عام ١٩٦٠ واصبح يساوي ٤.٥ ريال، وفي اذار عام ١٩٦١ وافقت الحكومة السعودية رسمياً على شروط تحويل الريال حسب المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي المتضمنة شروط وصيغ تحويل العملات، وبذلك اصبحت المملكة العربية السعودية اول دولة في منطقة الشرق الاوسط والدولة ٢١ من دول العالم توافق على شروط التحويل التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكانت في المملكة العربية السعودية ثلاث مصارف وطنية هي المصرف التجاري الوطني ومصرف جدة ومصرف الرياض ومصرف التسليف الزراعي الذي انشأ عام ١٩٦٤(٩).

وهناك مصارف تم انشائها في المملكة العربية السعودية منها:

١- **المصرف الزراعي العربي السعودي:** اسس هذا المصرف عام ١٩٦٥ ليكون مؤسسة مالية حكومية لتمويل النشاط الزراعي في جميع مناطق المملكة العربية السعودية، وقد بلغ راسماله المدفوع عند انشائه (١٠٠٠) مليون ريال، وتدرج حتى وصل مبلغ (١٦.٠) مليار

ريال عام ١٩٩٥، وقدم المصرف قروضه عن طريق (١٣) فرعاً يتبعها (٧٥) مكتباً منشرة في معظم انحاء المملكة، ومنح المصرف قروضاً زراعية قصيرة الاجل لا تتجاوز مدتها سنة واحدة، وقروض اخرى متوسطة الاجل لا تتجاوز مدتها عشر سنوات، وبلغ اجمالي القروض التمويلية التي قدمها المصرف الزراعي منذ انشائه حتى نهاية عام ١٩٩٥ هو (٢٥٢.٠) مليار ريال، كما تم تقديم اعانات زراعية لمستلزمات الانتاج الزراعي لتخفيف اعباء النفقات الزراعية عن كاهل المزارع السعودي[١٠].

٢- **مصرف التسليف السعودي:** تأسس المصرف في عام ١٩٧١ لتقديم قروض متوسطة الاجل بدون ارباح للمواطنين ذوي الدخل المحدود لاغراض اجتماعية (قروض الزواج) واقتصادية (المهن والحرف)، ويقدم قروضه من خلال ٢٤ فرعاً منتشرة في انحاء المملكة، وبلغ اجمالي المصروف الفعلي من القروض التي قدمها منذ انشائه حتى نهاية العام المالي ١٩٩٥ حوالي ٧.٠ مليار ريال، وبلغت تسديدات القروض ٤.٦ مليار ريال من اجمالي القروض المستحقة[١١].

٣- **صندوق الاستثمارات العامة:** انشأ في عام ١٩٧١ من اجل تقديم القروض الميسرة متوسطة وطويلة الاجل الى المؤسسات العامة ذات طابع التجاري كالخطوط السعودية وشركة سابك ومؤسسة بترومين وشركات الكهرباء الموحدة، وقدم الصندوق منذ انشاءه حتى عام ١٩٩٥ قروضاً قيمتها (٥٦.٢) مليار ريال[١٢].

٤- **صندوق التنمية العقارية:** تأسس عام ١٩٧٤ لغرض دعم التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية عن طريق تقديم قروض خاصة طويلة الاجل للافراد من اجل انشاء وحدات سكنية خاصة، وقروض استثمارية لإنشاء عمارات ومكاتب للاستثمار، والجدير بالذكر ان الصندوق يمنح ٢٠% اعفاء من قيمة القرض لمن يسدد خلال ستين يوماً من تاريخ استحقاق الدفع ويمنح ٣٠% خصماً لمن يسدد قبل موعد السداد مع الانتظام بتسديد الاقسام الاخرى في مواعيدها، وقدم الصندوق منذ انشائه حتى عام ١٩٩٥ قروضاً بلغت (١٣.٨) مليار ريال[١٣].

٥- **صندوق التنمية الصناعية السعودي:** انشأ عام ١٩٧٤ لغرض تقديم القروض الميسرة وطويلة الاجل لمشاريع القطاع الخاص الصناعية، كما قدم الصندوق المشورة الفنية

والمساعدة التسويقية لتلك المشاريع، ويمول الصندوق نصف تكاليف المشاريع الراسمالية والمتطلبات الاولية[١٤].

حصلت المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٧٣ على عوائد ضخمة من الاموال وزيادة حصتها في نظام عالمي مستقر، بعدها تم تأسيس المصرف التجاري الاهلي، وفي عام ١٩٧٤ بلغ عدد المصارف السعودية (١٢) مصرفاً لها (٧٢) فرعاً ووكالة، فضلاً عن عشرة مصارف اجنبية، وبلغت العوائد المباشرة المستحصلة من شركات النفط اكثر من اربعة اخماس مداخيل الدولة، اما مصادر الدخل الثانوية فتتمثل برسوم البلدية والمرافق والمطارات واستثمار السكك الحديد وشركات الطيران ورسوم الطرق والزكاة[١٥].

قامت الحكومة السعودية بتطبيق برنامج الخطط الخمسية فلوحظت ظاهرة في التطورات المالية تمثلت في تقدير الرساميل[١٦] عبر قنوات حكومية من خلال وكالة النقد السعودية، كما اودعت مبالغ كبيرة في مصارف اوربية، وبلغت الارقام في عام ١٩٧٣ نحو (٤٧٩٠) مليون ريال وفي عام ١٩٧٤ نحو (١٩٢٠٠) مليون ريال، وفي عام ١٩٧٥ نحو (٣٨٧٠٠) مليون ريال، اما خلال عام ١٩٧٦ وصل المبلغ الى (٤٩٥٩٠) مليون ريال، الامر الذي دفع وشجع المصارف التجارية على التمويل والاقراض طويل الامد ومتوسط الامد[١٧].

بلغت الايرادات السعودية المقدرة في ميزانية عام ١٩٧٥ حوالي (١٠٠.٠٠٠) مليون ريال، وتمثلت ايرادات النفط ٩٦% منها، ولتحقيق زيادة كبيرة في الايرادات خلال خطة التنمية الثانية جاءت تلك الزيادة لارتفاع في عائدات الاستثمارات الاجنبية من الضرائب المفروضة على الشركات الاجنبية، وقدرت الايرادات من تلك المصادر (غير النفط) بمبلغ (٤٠.٠٠٠) مليون ريال خلال مدة الخطة الثانية[١٨].

قدرت الفوائض المالية السعودية لعام ١٩٧٧ نحو ٦٠ مليار دولار، وقد اظهرت الولايات المتحدة الامريكية اهتماماً بالعمل على استيعاب الجانب الاعظم من الاموال التي دفعتها ثمناً لوارداتها النفطية، اذ كانت المملكة العربية السعودية تشكل ابرز اهداف التوجه الامريكي نظراً لكونها الدولة الاكثر انسجاماً مع التوجهات الامريكية، فضلاً عن ذلك ان المملكة العربية السعودية لا يمكنها استيعاب كل تلك العائدات الضخمة محلياً[١٩].

اتسمت خطة التنمية الثانية بازدياد الامكانيات المالية للمملكة، فلم تعد هناك قيود مالية وتركزت تلك الخطة على التوسع في التجهيزات الاساسية والخدمات والمساكن بشكل كبير لمقابلة الطلب المتزايد نتيجة النمو الاقتصادي والسكاني السريع، مع توسعة الصناعات المستندة على المواد الهيدروكربونية وتنمية القوى البشرية، واسهمت الزيادة الكبيرة في الايرادات النفطية خلال مدة الخطة على تمويل تلك الاحتياجات وتوفير فرص عمل في القطاعين العام والخاص، فقد بلغت النفقات الحكومية قرابة ٣٤٧.٢ بليون ريال، اكثر من ثمان اضعاف الخطة الاولى انفق معظمها على توفير التجهيزات الاساسية اللازمة لمساندة التنمية الاقتصادية التي شهدتها المملكة[٢٠].

صاحب التقدم والازدهار الذي عاشته المملكة العربية السعودية في كثير من الميادين الامر الذي انعكس بشكل ايجابي على نمو النشاط المصرفي وزيادة عدد المصارف في انحاء المملكة[٢١].

اخذت المصارف الوطنية بالزيادة وظهرت مصارف عربية واجنبية منها مصرف الرياض والمصرف الاهلي التجاري ومصرف ابراهيم اسماعيل ومصرف زهران وهي مصارف سعودية، اما المصارف العربية فهي: مصرف القاهرة، والمصرف العربي ومصرف مصر، اما المصارف الاجنبية فهي: الشركة التجارية الهولندية، والمصرف التجاري البريطاني في الشرق الاسط **TBB**، وشركة الهند الصينية الاندونيسية، والمصرف الاهلي الباكستاني، وامريكان اكسبريس **American Express** ومصرف ذي فيرست انترناشنال **The First International** واستثمرت فروع للمصارف الاجنبية التي بلغت ٦٥ مصرفاً في العديد من مدن المملكة العربية السعودية، واستمرت الزيادة في عدد المصارف في المملكة حتى بلغت ٧٧ مصرف، ولندرة الخبرة الفنية في مجال الاعمال المصرفية دفعت الحكومة السعودية الى انشاء المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي وزود المعهد بأحدث الوسائل التعليمية والتدريبية ليقوم بالمساهمة في توفير تلك الخبرات الفنية لمؤسسات والمصارف التجارية[٢٢].

كانت الاستثمارات النقدية السعودية في الولايات المتحدة الامريكية حتى منتصف عام ١٩٨٠ حصلت على اكثر من ٧٠ مليار دولار، وان هناك اكثر من ١٠ الاف شركة امريكية تعمل في المملكة العربية السعودية، وفي تشرين الاول ١٩٨٠ اكد وزير المالية السعودي محمد

ابا الخيل[٢٣] في واشنطن خلال لقائه رجال الاعمال السعوديين والامريكيين، ان حكومة بلاده ستستثمر خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٨٥ اكثر من ٢٤٠ الف مليون دولار لتنمية اقتصادها وتوسيع قاعدتها الصناعية، واكد ان من الاهمية تطوير الشراكة الاقتصادية الكاملة مع الولايات المتحدة الامريكية[٢٤].

اكدت خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٥ في المدة التي اعقب التوسع الكبير في الاقتصاد السعودي وزيادة ايرادات النفط بدرجة عالية مما افسح المجال للمزيد من الاسراع بتنفيذ برامج التنمية، فضلاً عن ذلك، فقد شهدت الخطة نجاحاً كبيراً في مكافحة التضخم في تحقيق اهدافها، وقد ظهر نتائج ايجابية ملموسة على مدار سنوات خطة التنمية الثالثة، اذ ركزت على دفع عملية التنمية واستكمال التجهيزات الاساسية والاستثمارية في القطاعات الانتاجية والاستمرار في تنمية القوى البشرية[٢٥].

اما المصارف التجارية خلال المدة ١٩٨٠-١٩٨٥ فقد حققت توسعاً في نشاطاتها يفوق ما تحقق في عام ١٩٧٩، الامر الذي عزز الاتجاه التصاعدي الذي بدأ مطلع العام نفسه، بعد مدة من الثبات النسبي، فقد تحققت زيادة ملحوظة في موارد المصارف، كما زاد حجم القروض والتسهيلات الائتمانية واتجهت المصارف الى توظيف جانب كبير من مواردها في الموجودات الاجنبية، وارتفع اجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف الى ٦١٣٣٩ مليون ريال، ليزداد معدلها نحو ٢٩.٢% في العام نفسه، وارتفعت المطلوبات الاجنبية بمعدل ٤٤%، كما زاد رأسمال الاحتياطات بنسبة ٣٧.٥%[٢٦].

سجلت وسائل الدفع خلال عامي ١٩٨١-١٩٨٢ معدل نمو مرتفع ويعزى ذلك الارتفاع الى الزيادة الكبيرة في معدل نمو النقد المتداول، فقد حققت موارد المصارف تحسناً ملموساً خلال عام ١٩٨٢، وقد وظفت المصارف الجزء الاكبر من مواردها في حيازة اصول اجنبية، وبخصوص التطورات التنظيمية الهامة في القطاع المصرفي حدث تطوران هامان خلال عام ١٩٨٢، تمثل الاول في التوسع السريع في عدد المصارف التجارية، اذ افتتح نحو ٩٣ فرعاً جديداً خلال العامين المذكورين، ليصل عدد الفروع الاجمالي الى ٣٥٢ فرعاً، اما التطور الثاني تمثل في اصدار نظام جديد في ١٢ كانون الاول ١٩٨٢ لتنظيم نشاط الصيارفة في المملكة، وبموجب النظام تم تنظيم اعمال المصارف من قبول الودائع وشراء وبيع العملات الاجنبية والشيكات السياحية والشيكات المصرفية[٢٧].

وصل عدد المصارف في المملكة العربية السعودية احد عشر مصرفاً بما في ذلك الشركة المصرفية السعودية للاستثمار فتحت لها خلال عام ١٩٨٣ نحو ٨٤ فرعاً جديداً وبذلك ارتفع عدد فروع المصارف العاملة في المملكة العربية السعودية الى ٤٣٦ فرعاً كما رفعت المصارف رأسمالها واحتياطها بنسبة ٢٨.٧% وواصلت مؤسسات الاقراض المتخصصة التوسع في نشاطاتها الائتمانية، كما ارتفع حجم اجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص (ائتمان مصرفي واستثمارات) بحوالي ٢.٨٣ بليون ريال اي بمعدل ٦.١ لبيع نحو ٤٩.٤٠ بليون ريال خلال عام ١٩٨٣[٢٨].

كانت التجارة السعودية مع الدول الاوربية قد ساهمت في نمو ميزانية المملكة العربية السعودية، اذ كانت الولايات المتحدة الامريكية استحوذت على ٢٩ بليون ريال، كما سعت اليابان الى زيادة نصيبها في السوق السعودية، فقد احتلت المركز الثاني بـ ٢٧ بليون ريال، واحتلت المانيا الغربية المركز الثالث بـ ١٥ بليون ريال، والمملكة المتحدة ٩ بليون ريال، وايطاليا ٨ بليون ريال، وفرنسا ٧ بليون ريال، واظهرت الواردات من الشركاء التجاريين الرئيسيين الستة اتجاهات متباينة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣ ازدادت الواردات من البلدان الثلاث (اليابان وايطاليا وفرنسا)، وانخفضت بالنسبة للبلدان الثلاث الاخرى (الولايات المتحدة الامريكية والمانيا والمملكة المتحدة)[٢٩].

جدول رقم (١) يبين الموجودات والمطلوبات للمصارف (مليون ريال)[٣٠].

السنوات	الموجودات الاجنبية	المطلوبات الاجنبية	صافي الموجودات الاجنبية
١٩٨٠	٤٦٠٠٩.٩	٨٥٤٧٠٧	٣٢٤١٢٠٢
١٩٨١	٥٢٥٦٩٠٦	٧٠٥٩٠٧	٤٦٥٠٩٠٩
١٩٨٢	٩٦٠٠١.٠	٥٦٠٤٠٤	٦٠٢٩٦٠٦
١٩٨٣	٧١٠٥١.٥	٨٤٩٧٠٦	١٢٥٥٣.٩
١٩٨٤	٧٣٤٠٠٠٢	٨٩٤٣٠٩	٦٤٤٥٦.٣
١٩٨٥	٧٢٧٦٩.٥	١١٦٤٥٠٦	١١٦٢٣.٩
١٩٨٦	٩٢٥٧٠.٧	١٦٠٤٦٠٧	٧٦٥٢٤.٠
١٩٨٧	٩٦٥٣٢.١	٢٦٨١٧٠٦	٦٩٧١٥.٠

١٩٨٨	١١١٧٤١.٣	٢٨٧٢٧٠٦	٨٦٠١٣٠٧
١٩٨٩	١١٨٤٤.٠	٢٤٦٠٢٠٨	٨٤٢٤١٠٢
١٩٩٠	١٢٣٤٦٧٠١	٢٠١٧٢٠٢	٩٣٢٩٤٠٩
١٩٩١	١١٨٩٥١٠٤	٢٧٩٣٥٠٩	٩١١٥.٥
١٩٩٢	١٠١٥٦٦٣	٢٨٦٣٦٠٢	٧٢٩٣٠.١
١٩٩٣	١١١٥٨٦٠٢	٢٧٢٩٢٠٦	٧٤٢٩٤.١
١٩٩٤	٩٨١١٧٠٣	٢٩١٥٠٠٤	٥٨٩٩٦.٩
١٩٩٥	٩٧٩٧٠.٨	٢٩٦٧٧٠٩	٥٨٢٩٢٩

بلغ عدد فروع المصارف التجارية بحوالي (٨٨) فرعاً حتى اصبح عددها ٥٢٤ فرعاً في عام ١٩٨٤، فضلاً عن ٣٠ فرعاً موسمياً تعمل بصورة رئيسة خلال موسم الحج ونتيجة لتزايد عدد الفروع اصبحت الخدمات المصرفية ميسرة لقطاع اكبر من السكان في مختلف ارجاء المملكة مما ساعد على اجتذاب المدخرات بفعالية اكثر مما ادى الى زيادة راسمال واحتياطات المصارف بمعدل ١٧.٩% الى نحو ١.٤ بليون ريال عام ١٩٨٤ اي بنسبة ٦.٩% من مجموع الموجودات مما حقق وضعاً افضل للمصارف تمثلت في ارتفاع الموجودات في المملكة باكثر من ١٤ ضعفاً[٣١].

بعدها تم انشاء غرفة مقاصة جديدة في ابها بالمنطقة الجنوبية في عام ١٩٨٤، وبذلك زاد عدد غرف المقاصة العاملة في البلاد ليصبح اربع غرف تتمثل الغرف الثلاث في جدة والرياض والدمام، وارتفعت قيمة المقاصة ١٦% مما يدل على استمرار تزايد النشاط الاقتصادي والمالي في البلاد، وتجدر الاشارة الى ان عمليات المقاصة المصرفية اخذت بالتطور كما واصل الريال المحافظة على استقرار قيمته بالنسبة للعملات العالمية الرئيسة[٣٢].

اشار توزيع الفروع للمصارف التجارية في المنطقتين الغربية والجنوبية قد استحوذت على العدد الاكبر من الفروع (٤٠٩ فرعا) وتليهما المنطقتان الوسطة والشمالية (٣٩٧ فرعاً) فالمنطقة الشرقية (١٧٩ فرعاً)[٣٣].

كما بلغ اجمالي ما صرفته مؤسسات الاقراض المتخصصة من قروض ميسرة بدون فائدة خلال عام ١٩٨٤ نحو ٢٣.٥٦ بليون بانخفاض قدره ٢.٩١ بليون ريال اي بنسبة

١١.٠% عن قيمة القروض التي منحتها وشملت تلك المؤسسات المصرف الزراعي السعودي، وصندوق التنمية الصناعي السعودي وصندوق الاستثمارات العامة[٣٤].

جدول رقم (٢) يبين مصروفات التنمية بموجب خطط التنمية من الثالثة الى الخامسة حسب فئات الانفاق (القيمة مليار ريال)[٣٥].

فئات الانفاق	الخطة الثالثة	النسبة المئوية	الخطة الرابعة	النسبة المئوية	الخطة الخامسة	النسبة المئوية
الموارد الاقتصادية	١٢٠.٤	٢١.٤	٣١.٤	٢٠.٩	٣٤.٧	١٠.٦
الموارد البشرية	١٢٤.٣	٢٢.٢	١١٤.٢	٣٣.٤	١٥٥.٠	٤٧.٣
الخدمات الصحية والاجتماعية	٦٩.٦	١٢.٤	٥٩.٣	١٧.٤	٦٣.٣	١٩.٣
النقل والمواصلات	١٣٩.١	٢٤.٧	٥٠.٦	١٤.٨	٤٢.٤	١٢.٩
البلديات والاسكان	١٠٨.٩	١٩.٣	٤٦.٠	١٣.٥	٣٢.٤	٩.٩
الاجمالي	٥٦٢.٣	١٠٠	٣٤١.٥	١٠٠	٣٢٧.٨	١٠٠

وكان الهدف الرئيسي للسياسة المالية في المملكة هو دعم المسيرة الواقعية للتنمية في الاقتصاد السعودي في ظل الظروف الجديدة الناجمة عن انخفاض صادرات النفط، ولم تثني الضغوط التي فرضها انخفاض ايرادات الزيت عن مواصلة سعيها لتحسين مستويات المعيشة لجميع المواطنين بل اسهمت في التركيز بصورة افضل على اهداف محددة كانت تسعى الحكومة السعودية لتحقيقها منذ امد بعيد ومن ضمن تلك الاهداف ترشيد المصروفات وتنويع مصادر الدخل وان عزم المملكة على مواصلة عمليات التنمية مع تركيزها على عملية التكييف ليكفل الحفاظ على الاقتصاد السعودي من التقلبات الحاصلة في سوق النفط العالمية[٣٦].

جدول رقم (٣) يبين صافي الاقراض ١٩٨٠-١٩٩٥ للمؤسسات الائتمانية المخصصة (مليون ريال)[٣٧]

السنوات	المصرف الزراعي العربي السعودي	مصرف التسليف السعودي	صندوق الاستثمارات العامة	صندوق التنمية الصناعي السعودي	صندوق التنمية العقارية	المجموع
١٩٨٠	٨٩٥	٣٧	٣٢٦٧	٦١٣٠	٦٩٤٧	١٧٢٧٦
١٩٨١	٢٠٣٢	٣١٩	٧٥٦٤	٥٦٦٦	٥٨٤٥	٢١٤٢٦
١٩٨٢	٢١٤٨	٦١	٩٣٣٨	٤٣٦٢	٥٩٠٣	٢١٨١٢
١٩٨٣	٢٢٨٩	١٥	٦٢٥٥	٣٧٩٣	٦٥٣٧	١٨٨٥٩
١٩٨٤	٢٣٥٠	٢٢	٤١٤١	٤٣٨٣	٦٦٦٠	١٧٥١٢
١٩٨٥	٩٧٥	٦	١٤٣٧	٥٨١	٥١٥٠	٨١٤٩
١٩٨٦	٧٢	٦	٢٤	٩٤	٣١٠٩	٣١١٧
١٩٨٧	٢٦٦	١	٨٠٥	٤٢٠	٩٩٠	٥٠٢
١٩٨٨	٦٨٥	٢	٧٣١	٥٢٩	١٥٢٨	٤١٥
١٩٨٩	٨١٨	٢٢	١٤٨	٢٤٦	١٥٩	١٠٣١
١٩٩٠	٧١٦	١٨	٨٧٢	٣	٥١٢	٢٠٧٩
١٩٩١	٤٩١.٣	١٠	١١١٢.٥	٣٨.٨	٢٩٩.١	١٢٧٥.٩
١٩٩٢	٧٠٠.٧	٢٠.١	١٩٩٠.٤	٥٣٤.٧	٤١١.٦	٦٥٢.٣
١٩٩٣	٣٦٨.١	٥.٣	٢٠١٦.٥	٤٣٨	٧٢٩.٨	١٢٢٢.١
١٩٩٤	٢٢٦.٢	٤٧.٧	٢٣٣٩.٦	٣١٢.٣	١٤٧٨.٧	٢٧٤.٧
١٩٩٥	٢٥٢.٠	٧.٠	٢٢٤٢.٨	١٠٩٢.٤	٢٦٦١.٦	١٢٥٢.٢

وكانت خطة التنمية الرابعة تمثل مرحلة انتقالية في تنمية الاقتصاد السعودي، ولذلك وضعت الخطة من ضمن برامج عملها عاملين اساسيين هما:

١- اكتمال معظم برامج الدولة الاستثمارية في التجهيزات الاساسية وبالتالي ما يؤدي اليه ذلك من انخفاض في الانفاق الحكومي.

٢- الاستغلال الامثل لاعتمادات ميزانية الدولة والذي يتحقق من خلال ترشيد الانفاق من ناحية، والحد من المبالغة في المواصفات عند تنفيذ المشروعات من ناحية اخرى، كون ذلك يحفز التنافس بين المقاولين، وفي ظل الاوضاع الجديدة للعوائد النفطية التي اخذت احياناً بالانخفاض بادرت الدولة بمعالجة الموقف باتباع اسلوب عجز الميزانية لكي تضمن الاستمرار في توفير خدمات نوعية عالية للمواطنين وكذلك الابقاء على ارتفاع النفقات المتكررة نسبياً[٣٨].

حقق قطاع الخدمات المالية والتأمينات وخدمات الانتعاش في سنوات الخطة الرابعة بعد ان واجه صعوبات في سنواتها الاولى[٣٩].

وظفت المصارف خلال تلك المدة القدر الاكبر من الموارد المتاحة لها في منح القروض والسلف الى القطاع الخاص، اذ بلغت تلك الزيادات ثلاث اضعاف عن السابق[٤٠].

اما في المجال النفطي فقد واصلت المصارف التجارية توسيع شبكة فروعها وتم خلال عام ١٩٨٥ افتتاح ٤٦ فرعاً جديداً للمصارف وبذلك ارتفع اجمالي عدد الفروع العاملة بالمملكة الى ٥٧٠ فرعاً[٤١]، كما تم افتتاح المصارف الجديد فبلغ ٤٧ فرعاً ومن ثم ارتفع العدد ليصل الى ٦١٧ فرعاً كذلك تم افتتاح غرفتين مقاصة جديدتين فاصبح عدد الغرف العاملة سبع غرف[٤٢].

وسعت المصارف التجارية شبكة فروعها بافتتاح ٢٠ فرعاً جديداً وبذلك ارتفع مجموع عدد فروعها الى ٦٣٧ فرعاً وذلك يكون احد العوامل التي ادت الى زيادة عدد الشيكات بنسبة ٠.٧% من اجمالي عدد الشيكات التي جرت مقاصتها في غرف المقاصة السبع بالرغم من عملية التكييف التي شهدتها اقتصاديات المملكة[٤٣].

جدول رقم (٤) يبين عدد الشيكات والقيمة بملايين الريالات المقدمة من الدولة والتي صرفتها المصارف[٤٤].

السنوات	جدة		الرياض		الدمام		الفروع الاخرى		المجموع
	عدد الشيكات	القيمة	عدد الشيكات	القيمة	عدد الشيكات	القيمة	عدد الشيكات	القيمة	عدد الشيكات
١٩٨٢	٩٢٤.١	١١٥٦٨٢	١٠٠٩.٩	١١٠٨٧٥	١١٠١٢	٥٨٣٢٠	٢٨.٢	٢٤٥٢	٣٠١٥.٢
١٩٨٣	٩٥٦.٢	١٣٧٨٩٥	١١١٧.٥	١٥٠٩٨٤	١٠٨٤.٦	٦٩٢٥٠	٢٩.١	٣٥٥٢	٣١٨٧.٧
١٩٨٤	٩٧٧.٢	١٢٤٢٠١	١٢٢١.٧	١٢٢٨٣٨	١١١٢.٩	٦٢٥٥٢	٩٩.٨	٧١٢٦	٣٤١١.٦
١٩٨٥	٩٩٤.٧	١٥٢٤٢٢	١٢٧٠.٩	١٠٦٦٨٢	١٠٨٥.٩	٥٦٧٧٤	٢١٩.٨	١٠٩١١	٣٥٧١.٣
١٩٨٦	١٠٠١.٤	١٢٤٢٢٥	١٢٦٦	٩٠٤٨١	١٠٥٠.٨	٥٠٦٢٧	٢٧٢.٥	٩٢٢	٣٥٩٠.٧
١٩٨٧	٩٦٣.٣	٨٥٥٣٥	٧٧١.٤	٦٥٩٢٤	٧٦٠.٣	٣٩٨٧٤	٣٥٠.٢	١٥٠٧٨	٢٨٤٥.٢
١٩٨٨	٨٦٢.١	١٠٦٩٥٧	٤٩٥.٩	٥٢٨٦٦	٥٩٥.٩	٢٧٣٥٤	٤١٥.٣	١٨٣١٨	٢٢٦٩.٢
١٩٨٩	٥٤٨.٦	١٧٦٢٣٩	٤٢٣.٣	٥٨٣٧٦	٣٨٥.٢	٣١١٠١	٤٧٦.٦	٢٠٥٢٨	١٨٣٢.٧
١٩٩٠	٥٥٨.٣	١١٢٩١١	٣٨٤٠	٥٤٣٩٤	٦١١.١	٣٧٠٣٧	٣٢٥.٥	٢٣٧٨١	١٨٧٨.٩
١٩٩١	٥٦٣	١١٩٤٩٦	١٩٧	٥١٥٢٦	٤٣٤	٤٦٦٦٩	٦٦٢	٢٨٤٨٦	١٨٠٦

	القيمة	٣١٠١٢١	٣٥٠٦٨١	٣٢٦٧١٧	٣٢٦٨٠٠	٢٧٧٢٦٦	١٠٦٣١١	٢١٥٤٩٥	٢٨٦٣٤٤	٢٢٨١٢٣٠	٢٤٦١٧٧

فتحت المصارف التجارية ٣٧ فرعاً جديداً لها خلال عام ١٩٨٨ فارتفع مجموع عدد فروعها العاملة في المملكة الى ٦٧٤ فرعاً كما زاد عدد غرف المقاصة من سبع الى ثمان غرف خلال العام نفسه، وبلغ عدد الشيكات التي جرت مقاصتها هلال عام ١٩٨٨ نحو ٢.٨ مليون مصرف وبلغت قيمتها الاجمالية ٢٠٦.٣ مليار ريال، وبلغت القيمة الاجمالية التي صرفتها مؤسسات الاقراض المتخصصة خلال عام ١٩٨٨ نحو ٥.٩ مليار ريال وبلغ مجموع تسديدات القروض مليار ريال، وبلغت قيمة القروض القائمة التي منحتها مؤسسات الاقراض حتى منتصف عام ١٩٨٨ نحو ١٦٦.٦ مليار ريال[٤٥].

ارتفع عدد فروع المصارف التجارية بـ ٢٥٢ فرعاً عام ١٩٨٩ ويعزى ذلك بشكل رئيسي الى ادراج فروع شركة الراجحي المصرفية للاستثمار بعد الترخيص لها بالعمل المصرفي كمصرف تجاري، وتم افتتاح ٥٩ فرعاً جديداً في عام ١٩٨٩، وبذلك ارتفع عدد فروع المصارف خلال الربع الاول من عام ١٩٩٠ الى ١٢ فرعاً ليصل الاجمالي الى ٩٩٧ فرعا في نهاية عام ١٩٩٠[٤٦].

استمر القطاع المصرفي في تقدمه تجاه تطبيق التكنلوجيا المتقدمة في العمليات المصرفية وخدمات العملاء كما اتسعت شبكة فروع المصارف التجارية بحوالي ٤٧ فرعاً تصل الى ١٠٣٢ فرعاً مع نهاية عام ١٩٩٤ وزاد رأسمال واحتياطي المصارف بنسبة ٣.٤% الى ١٧.٤ مليار ريال مع نهاية عام ١٩٩٠، وبذلك شكل رأسمال واحتياطيات المصارف بنسبة ٧.٥% من اجمالي الموجودات ١٢.١% من اجمالي الودائع المصرفية[٤٧].

شهد عام ١٩٩١ افتتاح ٤٨ مصرفاً جديداً و٢٦ فرعاً بنهاية النصف الاول من عام ١٩٩٢، وبذلك ارتفع عدد فروع المصارف العاملة في المملكة العربية السعودية الى ١١٠٦ فرعاً، كما ارتفع حجم راسمال المصارف واحتياطاتها من ١٧.٤ مليار ريال الى ١٨.٨ مليار ريال في عام ١٩٩١، ومن ثم الى ٢١٠٧ مليار ريال خلال النصف الاول من عام ١٩٩٢[٤٨].

زادت فروع المصارف اذ افتتحت ١٥ فرعاً جديداً لها في عام ١٩٩٢ و٢٨ فرعاً في عام ١٩٩٣ وبذلك ارتفع العدد الاجمالي لفروع المصارف العامة في المملكة الى ١١٥٩ فرعاً، كما رفعت المصارف حجم رأسمالها واحتياطها من ١٨.٨ مليار ريال الى ٢٤.٥ مليار ريال نهاية عام ١٩٩٢، ومن ثم الى ٢٦.٩ مليار ريال عام ١٩٩٣[٤٩].

كما بلغ اجمالي المواد المتاحة للمصارف لاستخدامها خلال عام ١٩٩٣ نحو ٣٢.١ مليار ريال، وكان المصدر الرئيس للمصارف هو السحب من الموجودات الأجنبية التي شملت نسبة ٢٨% من اجمالي الموارد، وشملت المصادر الرئيسة الاخرى الزيادات في الواردات المصرفية وراس المال والاحتياطي، اما في جانب الاستخدامات فقد وضعت المصارف ٤٢% من مواردها لزيادة القروض للقطاع الخاص وبنسبة ٢٧.٧١% لمنح سلف لمصالح ومؤسسات حكومية واستحوذت تلك الاستخدامات بأكملها على نسبة ٩٧.٧% من اجمالي الواردات، واستخدمت الاموال الباقية لزيادة الودائع النظامية لدى مؤسسة النقد السعودي والنقد في صندوق التنمية، ووزعت فروع المصارف في المملكة منها ٤٧٨ فرعاً في المنطقة الشمالية والوسطى و٤٦٦ فرعاً في المنطقتين الغربية والجنوبية و١٥ فرعاً في المنطقة الشرقية[٥٠].

جدول رقم (٥) يبين المصارف التجارية العاملة بالمملكة العربية السعودية ولا يشمل الجدول الفروع الموسمية والبالغ عددها ٣٨ فرعاً[٥١].

اسم المصرف	المركز الرئيس	المنطقة الغربية والجنوبية	المنطقة الوسطى والشمالية	المنطقة الشرقية	المجموع
المصرف الاهلي التجاري	جدة	١١٣	٧٨	٣٠	٢٢١
مصرف الرياض	الرياض	٥٨	٦٣	٣٦	١٥٧
مصرف القاهرة السعودي	جدة	٢٣	٦٤	٧	٤٤
المصرف السعودي الفرنسي	الرياض	٣١	١٦	١٢	٥٩
المصرف العربي الوطني	الرياض	٣٦	٤٨	٢١	١٠٥
المصرف السعودي البريطاني	الرياض	١٢	١٣	١٢	٣٧
مصرف الجزيرة	جدة	١٤	٧	٦	٢٧
المصرف السعودي الامريكي	الرياض	١٢	١٧	٦	٣٥
المصرف السعودي الهولندي	الرياض	١٠	٨	١٠	٢٨
المصرف السعودي التجاري المتحد	الرياض	٤	٥	٣	١٢
المصرف السعودي للاستثمار	الرياض	٩٥	١٢٤	٣٤	٢٥٣
المجموع	–	٤٠٩	٣٩٧	١٧٩	٩٨٥

فتحت المصارف التجارية ٥٤ فرعاً جديداً لها وبذلك ارتفع مجموع عدد فروع المصارف في المملكة العربية السعودي ليصل الى ١٢١٤ فرعاً منها ٥١٠ فرع في المنطقتين الشمالية والوسطى و٤٧٨ فرع في المنطقتين الغربية والجنوبية و٢٢٦ فرع في المنطقة الشرقية[٥٢].

تم انشاء نظام مدفوعات وطني ويسمى شبكة المدفوعات السعودية (**SPAN**) وترتبط تلك الشبكة التي تعمل منذ عام ١٩٩٠ وتشمل جميع اجهزة الصرف الالية (**ATMS**) التي اقامتها المصارف مما مكن حاملي بطاقة (**SPAN**) التي اصدرتها المصارف من اجل سحب النقد من اي جهاز صرف الي في اي مكان في المملكة وفي كل الاوقات، ويمكن لحاملي تلك البطاقات ايضاً استخدامها للدفع مقابل مشترياتهم التي يقومون بها بواسطة نقاط البيع (**POS**) التي تم تركيبها في المحلات والاسواق المركزية في جميع انحاء المملكة[٥٣].

حقق المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد السعودي عدداً من المساهمات الهامة في عام ١٩٩٤ بهدف تعزيز مستوى الاداء المهني للقطاع المصرفي في المملكة ونظم المعهد برنامجاً تدريبياً مكثفاً في مجال التدريب المصرفي، ويتكون البرنامج من دورات كاملة ودورات تدريبية متخصصة وتنظم الدورات العامة لمدة قصيرة تتراوح مدتها من يوم الى ١٥ يوم وهي متاحة لكافة منتسبي القطاع المصرفي[٥٤].

وفي السياق ذاته وصل عدد فروع المصارف العاملة في المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٥ ليصل نحو ١٢٢٠ فرعاً مصرفياً[٥٥].

النتائج:

عرفت المملكة العربية السعودية التطورات الاقتصادية بعد ان كانت تعتمد على الموارد البسيطة والبدائية ولكن بعد ان اصبحت الحاجة ملحة من اجل تغيير ذلك الواقع، ففي المجال المصرفي شهدت المملكة العربية السعودية تحديث نظامها المالي ولاسيما بعد اقرار مؤسسة النقد العربي وقيام تلك المؤسسة باعتماد عملة وطنية موحدة في البلاد وهي الريال السعودي الذي اصبح ذا قيمة وقوة اقتصادية، كما تم افتتاح مصارف جديدة وزيادة عدد الغرف التجارية، كما ازدادت عدد المصارف العربية والاجنبية في المملكة نتيجة تزايد عدد الشركات والمستثمرين العاملين في المملكة، الامر الذي انعكس على قوة السوق المحلية والدولية للمملكة العربية السعودية.

الاحالات

---

[١] الروبية: هي مسكوكة هندية بعيار (١٨٠ قيراط) من الفضة ونسبة نقاوة ١٢٢١١ وكانت العملة القانونية في الهند منذ عام ١٨١٨ وجرى تداولها في شرق البحر المتوسط والمناطق الشرقية من افريقيا، بعدها تم ادخالها في التداول بمنطقة شبه الجزيرة العربية. ينظر: عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٨٨.

[٢] عبد الرزاق خلف خميس الزيدي، التطورات الداخلية في المملكة العربية السعودية ١٩٣٢-١٩٥٣، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ١٣٠.

[٣] يبلغ وزن الجنيه الانكليزي الذهبي (٧.٣ غرام). ينظر: Board of Trade Journal, 7 January 1932

[٤] عبد المنعم السيد علي، التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٤٣.

[٥] النقطة الرابعة: اسم اطلق على برنامج امريكي للمساعدات الخارجية اقترحه الرئيس الامريكي هاري ترومان، الذي اعلن في ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٤٩ ويتضمن تقديم مساعدات للدول المؤيدة للولايات المتحدة الامريكية لدعم حاجتها الاقتصادية وتضمن مساعدات ومعونات مالية وادارية ومادية. ينظر: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، المفوضية الملكية العراقية في جدة، تقرير المفوضية حول النقطة الرابعة الموجهة الى وزارة الخارجية في بغداد، رقم ٣١١/٢٦٤٠ في ٢ اب ١٩٥٤.

[٦] جريدة ام القرى، العدد ١٤٣٣، في ١٠ تشرين الاول ١٩٥٢.

[٧] اليكسي فاسلييف، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن العشرين، ط٤، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣، ص ٥٥٥.

[٨] عبد الله محمد الفيصل، المحاسبة المالية في البنوك التجارية، د.ن، الرياض، ١٩٨٦، ص ٧.

[٩] مبارك ابراهيم احمد، السيولة النقدية واثارها على مستويات الاسعار في المملكة العربية السعودية، د.ن، الرياض، ١٩٨٣، ص ٣٧.

[١٠] المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٩٥، ص ٨٩.

[١١] المصدر نفسه، ص ٨٩.

[١٢] المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٩٤، ص ٤٥.

[١٣] المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٩٣، ص ٥٦.

[١٤] مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٩٦، ص ٩٠.

[١٥] اليكسي فاسلييف، المصدر السابق، ص ٥٥٦-٥٥٧.

[١٦] وتعني رؤوس الاموال.

[١٧] المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية، ص ١٠٣.

[١٨] المملكة العربية السعودية، خطة التنمية الثالثة، ص ١٣٩.

[١٩] توفيق الشيخ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية، د.ن، د.م، ١٩٨٨، ص ١٥٠.

[٢٠] عبد الله بن علي المرواني، التخطيط التنموي للاطار النظري والمنهج التطبيقي، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥، ص ٧٢.

[٢١] سوسن جبار عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ٩٤.

[22] Richard fi Nyrop, Area Handbook for Saudi Arabia, First Edition Printing, Washington, 1977, P. 226.

[٢٣] محمد ابا الخيل: هو محمد بن عبد الله بن عبد العزيز ابا الخيل، ولد في مدينة بريدة في منطقة القصيم عام ١٩٣٢، ودرس في جامعة القاهرة، تدرج في المناصب حتى اصبح وزير المالية السعودي، امضى في الوزارة ٢٠ عاماً، وهو شخصية مرموقة استمر في منصب وزير المواصلات والمالية خلال حكم الملك سعود

وفيصل وخالد وفهد. ينظر: سعد بن عبد الرحمن بن صالح البصاني، صنائع الانكليز، ج٢، شمس للنشر والاعلام، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٠٥.

(٢٤) سلمى عدنان محمد الكباس، النفط السعودي واثره في العلاقات السعودية الامريكية ١٩٧٠-١٩٨٢، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٧، ص ١٧٧.

(٢٥) عبد الله بن علي المرواني، التخطيط التنموي للاطار النظري والمنهج التطبيقي، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥، ص ٧٣٠.

(٢٦) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨١، ص ٣٢.

(٢٧) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٥، ص ٣٩.

(٢٨) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٣، ص ٣٤-٤٣.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٦٢-٦٣.

(٣٠) مجموعة من التقارير التي تم استخدامها في الدراسة.

(٣١) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٤، ص ١٢.

(٣٢) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٤، ص ١٢.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٤-٥٥.

(٣٥) خطط التنمية الرابعة والخامسة والسادسة، المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، ص ٧٣-١٠-٦٥.

(٣٦) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٥، ص ٢٨.

(٣٧) مجموعة من التقارير السنوية الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

(٣٨) المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة، ص ١٢١.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(٤٠) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٠، ص ٥٤.

(٤١) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٥، ص ٤٨.

(٤٢) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٦، ص ٥٣.

(٤٣) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٧، ص ٢٢.

(٤٤) من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير وزارة المالية السعودية.

(٤٥) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٨، ص ١٧-٢٠.

(٤٦) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٨٩، ص ٢٠.

(٤٧) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٩٠، ص ٢٠.

(٤٨) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٩١، ص ٤٢.

(٤٩) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٩٢، ص ٣٨.

(٥٠) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٩٣، ص ٥٠-٥٩.

(٥١) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على احصاءات وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

(٥٢) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٩٣، ص ٦٨.

(٥٣) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٩٤، ص ١٦؛

IBP USA, Saudi Arabia Baking and Financial Market Handbook Volume 1 Financial Policy, International Business Publishers, New York, 2003, P. 134.

(٥٤) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٩٣، ص ٦٨.

(٥٥) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٩٩٥، ص ٦٨.